ستيفانو كياريني

٣ مقالات لستيفانو كياريني

فيما يلي ثلاثة مقالات لستيفانو كياريني. ترجم الأول منها د. وسيم دهمش، والثاني الأستاذ بسام صالح. وقد نشرت في الأعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٦ و٢٠٠٠.

غنيمة حرب: نفطُ العراق تستولي عليه الشركاتُ الأميركيةُ المتعددةُ الجنسيات*

«بخفة وهدوء تسلَّل شبابُ البحرية في ليلِ خليج فارس، واستولوْا على حقلَيْن من حقول النفط بعد سلسلة هجومات شجاعة انتهت فجرَ اليوم. وقد استطاعوا التغلُّبَ على أسلحة الحرّاس العراقيين، وأحرزوا نصرًا من دون إراقة دماء في المعركة من أجل إمبراطورية العراق النفطية المترامية الأطراف.» هذا ما كتبه محرِّرُ **نيويورك تايمز**، وقد اعتراه الشبَقُ، في ٢٣ آذار ٢٠٠٣. وكما كان البنتاغون قد خطَّط قبل ذلك، فقد تبِعَ النصرَ احتلالُ منشآت النفط الرئيسية في العراق، واحتلالُ مبنى وزارة النفط في بغداد. وفي حين تقوم بحراسة المبنى الآن قوّاتٌ عسكريةٌ أميركيةٌ ضخمة، قام العسكرُ الأميركيون بفتح أبواب باقي الوزارات والمؤسّسات أمام الطامعين في السلب والسرقة، فهَدَموا جدرانَها، وتركوها مشرَّعةً تشجيعًا لنهب تاريخ العراق وسلب ذاكرته الجماعية.

خلال الأيام القادمة أو الساعات القادمة ـ كما كتبتْ صحيفة **The Independent** البريطانية ـ ستقوم إدارةُ بوش وتجمُّعُ شركات النفط الرئيسية بوضع يدها بشكلٍ نهائيّ على نفط العراق، ذلك البلد الذي قال عنه پول وولفوويتز إنَّه «يَسْبح في بحر من البترول.» والحال أنّ العراق يُعتبر ثالثَ أغنى بلاد العالم باحتياطيّ النفط بعد العربية السعودية وإيران، لكنّه قد يكون في الواقع الثانيَ أو الأولَ. فاحتياطيُّ النفط العراقي يصل إلى ١١٥ بليونَ برميل، أيْ ما يعادل ١٠٪ من الاحتياطي العالمي، وقد توجد في صحراء العراق الغربية كميّاتٌ كبيرةٌ من النفط الخام لم تُكتشفْ بعد. كما أنّ النفط العراقي عالي الجودة وسهلُ الاستخراج إلى حدٍّ دَفَعَ السلطات إلى فرش بعض الأراضي بالإسمنت لمنع انسياب النفط في حال قيام السكان بحفرياتٍ سطحيةٍ في تلك الأراضي. وهذا يعني أنّ تكاليف الاستخراج ضئيلة.

هذه جنّةُ عدن لأصحاب شركات النفط الذين سيقومون قريبًا باستغلالها بشروط مناسبة تمامًا للشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، مثل الشركتيْن البريطانيتيْن «بريتيش پتروليوم» (B.P) و«شِلْ» (Shell)، والأميركيتيْن اكسَون (Exxon) وشِفرون (Chevron). وقد تترك الشركاتُ الأميركيةُ بعضَ فتاتِ حقول الناصرية للشركة الإيطالية «إيني» (ENI). وهذا الوضع مختلفٌ تمامَ الاختلاف عمّا تصوَّره انريكو ماتّاي (Enrico Mattei)، وكان من الممكن أن يَحْدث لو لم يُقتلْ هذا الأخيرُ في انفجار طائرته قبل الهبوط في مطار ميلانو مساءَ ٢٦ تشرين الأول ١٩٦٢. كان ماتّاي، رئيسُ مؤسسة «ايني،» يستعدّ للذهاب إلى بغداد، بعد بضعة أيام من ذلك التاريخ، لكي يوقِّع العقدَ النهائي مع حكومة عبد الكريم قاسم. وكانت الحكومة العراقية قد أعلنتْ في ٣٠ أيلول ١٩٦٢، أيْ قبل أيام قليلة من مقتل ماتّاي، عن إنشاء «المؤسسة الوطنية العراقية للنفط» التي كان مخطَّطًا لها أن تُنتج، بالتعاون مع مؤسسة «ايني،» ٢٠ مليونَ طُن من النفط سنويّاً. وكان الاتفاق بين المؤسستيْن بمثابة تحدٍّ صارخٍ لشركات النفط الكبرى.

❖ ❖ ❖

ستَدرس الحكومةُ العراقيةُ [الجديدةُ] التابعةُ للولايات المتحدة والمواليةُ لإيران قانونًا جديدًا يحدِّد السياسةَ النفطيةَ، وسوف يوافق عليه مجلسُ النوّاب العراقي الذي انبثق عن مهزلة الانتخابات في العام الماضي. هذا القانون يختلف اختلافًا جذريّاً عن القوانين المتّبَعة في المنطقة، وفي بلاد العالم الثالث، في تنظيم العلاقة مع شركات النفط العالمية. فهذا القانونُ العراقي الجديد يَخْضع لنظامٍ أُطلق عليه اسمُ «اتفاق تقاسُم الإنتاج» (Production-Sharing Agreement-PSA) ويَسْمح لشركات النفط بالاستيلاء على ٧٥٪ من الأرباح بحجّة استرداد

* ـ ترجمة د. وسيم دهمش، صحيفة **مانيفستو**، ٢٠٠٧/١/٩ (وهو المقال الأخير لستيفانو قبل وفاته).

يافطة «من صبرا وشاتيلا إلى قانا» يرفعها أعضاء الوفد الإيطالي برئاسة ستيفانو كياريني خلال مشاركتهم سنة ٢٠٠٤ في مسيرة إحياء ذكرى مجزرة مخيميْ صبرا وشاتيلا. في الصورة ساندرو كاساليني وستيفانيا ليميتي ومونيكا ماورير وبسّام صالح.

المصاريف، على أن تنزل هذه النسبةُ تدريجيّاً لتصل إلى ٢٠٪ عند استرداد كامل المصاريف... هذا إذا حان الوقتُ يومًا ما لذلك. وهذه النسبة تشكّل، على كلّ حال، ضعفَ النسبة التي اقترحتْها حكومةُ صدّام حسين عشيةَ حرب الخليج الأولى على شركة «توتال» (Total) لاستغلال حقلٍ نفطيّ كبير، وكذلك ضعفَ النسبة المتعارَف عليها. بالإضافة إلى ذلك، ستكون مدّةُ صلاحية العقود ثلاثين سنة. وإذا تجرّأتْ حكومةٌ عراقيةٌ ما في المستقبل على المطالبة بسيادة البلاد على نفطها، فالمارينز مستعدّون على الدوام لتذكيرها بواجباتها.

من الصعب أن يَقْبل الشعبُ العراقيُّ باتّفاقٍ كهذا: فالاتفاقات المعقودة حسب نظام «اتفاق تقاسم الإنتاج» (PSA) تَتْرك ملْكيةَ الآبار للبلد المضيف، ولكنّها تَمْنح القسمَ **الأعظمَ** من الأرباح للشركات التي وَظّفتْ أموالاً في إنشاء البنى التحتية أو في إدارة الآبار وخطوط النفط والمصافي. والحال أنّ القانون العراقي الجديد هو أولُ قانونٍ من نوعه يسنُّه بلدٌ من كبار منتجي النفط. وفي حال حصول نزاع بين الشركة المتعاقدة والحكومة، فلن تكون للسيادة العراقية أيةُ قيمة، ويجب على الطرفَين المتنازعَين اللجوءُ إلى تحكيمٍ دولي.

تفيد الوثيقةُ التي حصلت عليها صحيفةُ **The Independent** أنّ شركات النفط ستستطيع، بموجب الاتّفاقات المعقودة حسب النظام الجديد، تصديرَ أرباحها بكامل الحرية ولن تُفرَضَ عليها في ذلك أيةُ ضريبة.

تسيطر حكومتا العربية السعودية وإيران على القطاع النفطي في بلادهما عبر هيئاتٍ حكوميةٍ لا مكانَ فيها للشركات الأجنبية. وكذلك حالُ أكثر الدول المنضوية تحت لواء منظمة الدول المصدِّرة للنفط «أوبيك»، وهكذا **كان** حال العراق منذ عام ١٩٧٢ وحتى اليوم. ويشكّل القانونُ العراقي الجديد سابقةً شديدةَ الخطورة لمنظمةِ الدول المصدِّرة للنفط التي يقف المحافظون الجدد لها بالمرصاد: فهم شنُّوا الحربَ واحتلُّوا العراقَ بهدف تفتيت الدول العربية وتدميرها، بدءًا من العراق نفسه، ومرورًا بسورية، ووصولاً إلى العربية السعودية، وتفتيت الدول الإسلامية كإيران؛ وذلك لترك المجال مفتوحًا لإسرائيل في المنطقة من ناحية، ولتسديد الضربة القاضية إلى منظّمة أوبيك من ناحية أخرى. ولقد كتب الخبراءُ الأميركيون الدستورَ المؤقّتَ للعراق واضعين هذا الهدفَ نصبَ أعينهم؛ فهو يفتح الطريقَ لتقسيم العراق إلى ثلاثة «أوطان عشائرية»: واحد كردي، وثانٍ سُنّي، وثالث شيعي، يقوم كلٌّ منها باستغلال حقول النفط الجديدة باستقلالٍ ومعزَلٍ عن الآخرَيْن، ولا يترك للحكومة المركزية إلا نسبةً ضئيلةً من عائدات الحقول القديمة. هكذا سيُفتَح المجالُ لقيام نزاع دائم بين الكيانات الثلاثة، وسيكون كلٌّ منها عرضةً لابتزاز الشركات المتعدِّدة الجنسيات، ولن يبقى للحكومة المركزية دورٌ أساسي. وبهذا تنتهي دولةُ الرفاه الاجتماعي، وينتهي دورُ الدولة في المجال الاقتصادي.

هذا القانون، الذي يجعل نهبَ ثروات العراق مشروعًا، لم تكتبه الحكومةُ العراقيةُ كما قد يتوارد إلى الذهن، بل كتبتْه شركةٌ أميركيةٌ اسمها «بيرنغ پوينت» (Bearing Point) وظّفتْها الإدارةُ الأميركية كي «تَنْصح» السلطاتِ العراقيةَ. وقد وضعت الشركةُ لهذا الغرض أحدَ مستشاريها في السفارة الأميركية في «المنطقة الخضراء» في بغداد بشكلٍ دائم. وفي شهر حزيران عام ٢٠٠٣ حصلتْ شركةُ «بيرنغ پوينت» على عقد بهدف «تسهيل إحياء الاقتصاد العراقي،» ويَشْمل مجموعةً من الشؤون الحسّاسة، ومنها: «كتابةُ الميزانية العراقية»؛ و«إعادةُ صياغة قانون

الاستثمار»؛ و«تنظيمُ جمع الضرائب»؛ و«وضعُ قواعد لِبرالية جديدة للتجارة والجمارك»؛ و«نقلُ ملكية المؤسسات العامّة العراقية إلى القطاع الخاصّ»؛ و«إلغاءُ المعونات الحكومية للموادّ الغذائية»؛ و«صكُّ نقدٍ جديدٍ وتحديدُ نِسَبِ الفائدة.»

عُرض القانونُ الجديدُ بعد إتمام تحريره على الإدارة الأميركية وعلى شركات النفط. وخلال شهر أيلول المنصرم عُرض على صندوق النقد الدولي. إلاّ أنّ العديد من النوّاب العراقيين لم يسمعوا به بعدُ.

إسرائيل وحلفُ شمال الأطلسي: مهامّ مشتركة*

إسرائيل التي قامت بقصف لبنان بمنتهى القسوة بالقذائف الفُوسفورية وبالقنابل العنقودية لمدة ٣٣ يومًا متواصلاً؛ إسرائيل التي تَنتهك المجالَ الجوّي اللبناني؛ إسرائيل التي تحتلُّ مزارعَ شبعا والأراضيَ الفلسطينية ومرتفعات الجولان السورية؛ إسرائيل التي صَنعتْ أكثرَ من ٢٠٠ قنبلة نووية وتضع البرامجَ للحروب الجرثومية وللحروب الكيماوية القادمة؛ إسرائيل هذه ستشارك على قدم المساواة في عمليات المسح والمراقبة البحرية «ضدّ الإرهاب» التي تقوم بها قوّاتُ حلف شمال الأطلسي في نطاق العملية المسمّاة «المساعي النشطة» (Active Endeavours).

أمّا حلف شمال الأطلسي فهو، بهذه الشراكة، «يبرِّئ» إسرائيلَ من انتهاكاتها لقرارات الأمم المتّحدة، ويبرِّئُها من خرق معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ومن انتهاكاتها المستمرة لاتّفاقيات جنيف. وسيبدو الحلفُ أمام ملايين العرب والمسلمين شريكًا في السياسة الوحشية التي تتّبعها إسرائيلُ في المنطقة. وبهذا، يشكّل الاتّفاقُ منعطفًا خطيرًا في العلاقات بين حلف شمال الأطلسي وإسرائيل. وقد جرى إبرامُ الاتّفاق يوم ١٦ تشرين الأول الجاري في مدينة بروكسل، حيث مقرُّ قيادة حلف شمال الأطلسي. والحال أنّ بشائر هذا الاتّفاق بدَتْ منذ زمن بعيد: فقبل سنتين هَدَّدَ حلفُ شمال الأطلسي بتغيير مقرّ قيادته ونقْلِها إلى فَرصوفيا إذا لم تقم الحكومةُ البلجيكيةُ بالتدخُّل لإيقاف محاكمة آرئيل شارون بتهمة ارتكابه جرائمَ حرب.

ينصّ اتّفاقُ التعاون مع إسرائيل على إشراك الدولة اليهودية في عمليات «مكافحة الإرهاب» في البحر الأبيض المتوسط. وقد جرى التنويهُ بالاتّفاق والاحتفاءُ به أولَ أمس خلال الزيارة التي قام بها ألِسّاندرو ميْنُوتو ريتسّو (Alessandro Minuto Rizzo)، الأمينُ العامُّ المساعدُ لحلف شمال الأطلسي، إلى تل أبيب، حيث أُقيمَتْ في بلدة هرتسيليا ندوةٌ تحت عنوان «العلاقات بين حلف شمال الأطلسي وإسرائيل والحوار في بلاد حوض البحر الأبيض المتوسط» في جوٍّ من الحماس والسرور. ألقى السفير ريتسّو كلمةً قال فيها: «إذا تفحّصنا الحوارَ في حوض المتوسّط، وخاصةً التعاون بين حلف شمال الأطلسي وإسرائيل، لاحظْنا أنّ خطواتٍ عديدةً وسريعةً قد اتُّخِذَتْ في هذا المضمار، وأنّ العملية تتقدّم بسرعة. فلقد توصّلنا إلى وضع برنامج للتعاون، هو الأولُ من نوعه في مجال الحوار في حوض المتوسّط، ويشمل مواضيعَ عديدةً تهمُّ الجانبيْن، مثل مكافحة الإرهاب والقيام بمناورات عسكرية مشتركة. سيعطي الاتّفاق الذي توصّلنا إليه قوةَ دفع جديدةً للتعاون بيننا.» وأضاف قائلاً: «إنّ وجود ضابط اتّصال إسرائيلي في قيادة حلف شمال الأطلسي في مدينة ناپولي دليلٌ على حيوية التعاون القائم بيننا. كما تشكّل مشاركةُ إسرائيل في التدريبات العسكرية الهامّة لقوّات حلف شمال الأطلسي التي جرت في رومانيا وأوكرانيا دليلاً آخرَ على هذه الحيوية. لقد فتحْنا صفحةً جديدةً في تاريخ التعاون بين حلف شمال الأطلسي وإسرائيل.»

شارك في الندوة العديدُ من «صُنّاع الرأي العامّ» على أعلى المستويات، وكثيرون من الساسة الإسرائيليين، وعديدٌ من رجال الصناعات العسكرية، وجمهورٌ من ضبّاط حلف شمال الأطلسي ومن كبار موظّفيه. وقد أوضحت السيدة تزبي ليڤني، وزيرةُ الخارجية الإسرائيلية، «فلسفةَ» الشراكة الجديدة بين حلف شمال الأطلسي وإسرائيل، وهي فلسفةٌ تقوم على التبعية الكاملة للإدارة الأميركية، وتتناقض تناقضًا كليّاً مع سياسة الدول الأوروبية وسياسة إيطاليا على وجه التحديد تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي والصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. قالت الوزيرة الإسرائيلية إنّ إسرائيل وحلفَ شمال الأطلسي قد «أصبحا حليفَيْن طبيعييْن» إذ لم تعد «التيّاراتُ والتطلُّعاتُ القوميةُ جوهرَ النزاع.» وأضافت الوزيرة أنّ أسباب «التوتُّر في الشرق الأوسط ليست النزاعات المحلية حول أراضٍ أو حدودٍ كما كانت سابقًا، بل إنّ التوتُّر يعود إلى الإيديولوجيات المتطرّفة.» وقالت إنّ «الدولَ القائمةَ على هذه الإيديولوجيات» تعمد إلى شحن جوّ العلاقات الدولية بتوتُّرٍ متزايد. وترى الوزيرة ليڤني أنّ اتّفاق التعاون مع حلف شمال الأطلسي يستند إلى ضرورة إقامة دفاع مشترك بين «الدول التي تُشاركنا قيمَنا ومبادئنا.»

* ـ ترجمة د. وسيم دهمش، **مانيفستو**، ٢٠٠٦/١٠/٢٦.

ذكرى مجزرة صبرا وشاتيلا صيف ٢٠٠٠. مسيرة للوفد الإيطالي، ويبدو من اليمين أسامة سعد ونجاح واكيم وأبو سعيد الخنسا والحاج محمد البرجاوي وستيفانو كياريني ولويزا مورغانتيني وعلي حمدان.

ولكنْ عن أية قيم ومبادئ تتحدّث الوزيرةُ الإسرائيلية؟ أعن مبدإ احتلال أراضي الغير بالقوة؟ أمْ مبدإ اضطهاد شعبٍ آخر، وعدم السماح له بإقامة دولةٍ له على ٢٢٪ من أراضيه؟ لعلَّ الوزيرةَ تتحدث عن القيم والمبادئ التي تقوم عليها وتتَّبعها الحكومةُ العنصريةُ التي جعلتْ من نظام التمييز العنصري في الضفة الغربية المحتلة ومن إنتاجِ أسلحة الدمار الجماعي أركانَ سياستها!

بين ملعوني شاتيلا*

«خمسَ مرات دَمّروا بيوتَنا، وخمسَ مرات طردونا تحت تهديد السلاح. والآن يتحدّثون من جديد عن ترحيلنا إلى كندا أو العراق. عفوًا، فنحن إنْ رَحَلْنا من هنا فسيكون ذلك فقط من أجل العودة إلى بلدنا، إلى فلسطين. هل يفكّر البعضُ أنّنا قاتلْنا ثلاثين عامًا، وتخلَّيْنا عن كلّ شيء، وفقدْنا الآلافَ من أعزّ أبنائنا، لكي نصبح مهاجرين في أوروبا أو أميركا؟ ولماذا كلُّ المهجّرين لهم الحقُّ في العودة إلى بلادهم، ما عدا الفلسطينيين؟»

السيدة «علمة،» بتعبيرٍ منفتح ووجهٍ شبابيّ رغم مرور الزمن، تهزّ رأسَها متشكّكة بين الأسف واليقين بأنّ مَنْ يناضل من أجل العودة إلى بلده سيكون نضالُه طويلاً وصعبًا. وهي، بثباتها الهادئ وثقتِها بحقّها، لا تهزّها المصائبُ الكبيرةُ نفسُها التي تبدو وكأنّها تسير في الاتجاه المعاكس. فلسطين لن تَخْرج أبدًا من قلبها ومن عقلها، تمامًا كما لم تَخْرجْ عصورًا من قلبِ ومن عقلِ أجيالٍ وأجيالٍ من أبناء عمومتها ـ الأعداء اليهود. إنّ سطحيةَ أميركا الشمالية وعنجهيةَ الحكومات الإسرائيلية هما وحدهما مَنْ يُمْكنهما التفكيرُ عكسَ ذلك. فالحقّ أنّ حلمَ الأرض الخصبة، أرض «العسل والحليب،» يشكّل القوةَ الوحيدةَ الحقيقيةَ التي تَسْمح لعلَمة، ومعها ٣٥٠،٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين المنسيين من الجميع، بالتمكّن من الحياة والعيش في لبنان بظروفٍ أدنى من الظروف الإنسانية، من دون التمكّن من العمل، ولا المداومةِ في المدارس، ولا التردّدِ على المستشفيات العامة. وإنّ هذا يثير اشمئزازَ أيٍّ بشريّ.

«حياتي كانت حركةً بلا توقّف. طُردتْ عائلتي من قريتنا في فلسطين. وبعد تنقّلاتٍ مختلفة، استقرّت في مخيّم تل الزعتر، بالقرب من بيروت الشرقية. ولكنّ الكتائب حاصرت المخيّمَ عامَ ١٩٧٦، وقامت بتدميره، وقَتلوا على الأقل ٢٥٠٠ شخص، وربما أكثر. ولكنّنا، بمساعدة الصليب الأحمر، تمكّنّا من الهرب من المخيّم المحاصر، وذهبْنا إلى الدامور جنوبَ العاصمة اللبنانية، على الشاطئ.» بعد فترة تتوقّف السيدة الفلسطينية عن الحديث لتقدِّم لنا القهوةَ وبعضَ الحلويات، وتتابع روايةَ مأساتها، وهي مأساة ٣،٥٠٠،٠٠٠ فلسطيني مشتّتين في مختلف بقاع العالم: «عامَ ١٩٨٢ وصل الإسرائيليون، وهربْنا إلى الحمراء وسط بيروت، ومن ثم وصلنا إلى شاتيلا. ومن حسن الحظّ أنّنا في يوم المجزرة كنّا قد ذهبنا إلى بيروت، وبذلك نَجَوْنا. ولكنّ البيت

* ـ ترجمة بسّام صالح، **مانيفستو**، ٢٠٠٠/٦/١٨.

دُمِّر. واستمرّت حياتُنا إلى الفترة ما بين عام ١٩٨٥ و١٩٨٨، حين حاصرتْ حركةُ أمل المخيّمات...»

بؤساء مستشفى غزة

تقول ذلك وهي ترينا الغرفةَ الوحيدةَ: أرضيةٌ وجدرانٌ وسقفٌ من الإسمنت، منضدةٌ وكنبةٌ مغطاةٌ بقطعة من القماش البالي، وبعض الفَرْشات. في هذه الغرفة تعيش مع أطفالها الثلاثة، في الطابق الثاني من مبنى شبه محترق، خيالي ومظلم. هذا الهيكل الإسمنتي كان في الماضي مستشفى غزة في مخيم صبرا، وكان يُعتبر زهرةً يانعةً للهلال الأحمر الفلسطيني. تضرَّر أكثرَ من مرة نتيجةً للقصف الإسرائيلي، ونُهِب وسُلِبَ عام ١٩٨٢... وعامَ ١٩٨٥ هوجم مستشفى غزة من قِبل مليشيات قتلتْ عددًا كبيرًا من الممرّضين والمرضى، ولم تكتفِ بذلك بل دمّرت المعدّات الطبيّةَ وأشعلت النيرانَ في المستشفى. الآن، هذا المجمّع، المكوَّنُ من أربع بناياتٍ متصلة، أصبح يشكّل واحدًا من عشرة مراكز تستضيف منذ ١١ عامًا العائلاتِ الفلسطينيةَ التي فَقدتْ بيوتَها. مساكنُهم، التي كانت على أطراف مخيّم شاتيلا، دمّرها بدايةً الجيشُ الإسرائيلي، ومن ثم ميليشياتُ حركة أمل، ولا يستطيعون إعادةَ تعميرها. سلطاتُ بيروت تَمْنع ذلك في محاولةٍ لطرد جميع اللاجئين الفلسطينيين؛ وقد أقرّت بأنّ الأراضي القريبة من شاتيلا، وغيرَ المشمولة بالمناطق التي سُلِّمت إلى الأونروا في أعقاب حرب عام ١٩٤٨، يجب أن تعود إلى أصحابها الشرعيين.

سكّانُ تلك المناطق أصبحوا مرغَمين على العيش في هذه المباني، محرومين من أبسط الخدمات الأساسية، بلا ماء ولا إنارة. كلُّ طابق من مستشفى غزة يستضيف ٢٨ عائلة (بإجمالي ٣٥٨ لا يزيد على ٢٠٠٠ شخص). تحت تصرّفها مدخلٌ مظلمٌ يحتوي على مغسلٍ مشتركٍ للملابس والأدوات المنزلية، ودائمًا تفيض المياهُ ذاتُ الرائحة الكريهة. والحمّامات مشتركةٌ، ستةٌ لكلّ طابق. منذ سنة، قامت إحدى المنظّمات غير الحكومية النروجية (Norwegian People's Aid) بوضع لمباتِ إضاءةٍ أزالت الظلامَ عن الدرج. إنّها أشياء صغيرة، ولكنّها غيّرت الكثيرَ لسكّان مستشفى غزة السابق.

وكأيّ جحيم أيضًا هنا توجد أيامٌ أكثر سوءًا. الردهة التي تتشكّل من الأجنحة الأربعة لمستشفى غزة السابق احتلّتْها البركساتُ المغطاةُ بالبلاستيك، وأصبح الانتقالُ من الخارج إلى الداخل هدفًا قد يغيِّر حياةَ مَنْ يسكنها. تنفّسْنا الصعداءَ عند خروجنا من هذا الجحيم، وأمام أعيننا يمتدّ حيٌّ مثلُ صبرا، مازالت آثارُ الحرب المدمّرة عليه واضحةَ المعالم، فهو يخلو من أيّ نوع من الخدمات تستحقّ مثلَ هذا الاسم. ازدحام لا مثيل له. السكان ٥٠٪ فلسطينيون، و٥٠٪ من اللبنانيين الفقراء، بشكل عامّ من الشيعة... الحيّ منسيّ بالكامل من الحكومة اللبنانية. المساكن لا يجوز تسميتُها بهذا الاسم. الطرقاتُ من دون أيّ خدمات للمياه غير الصالحة، والمجاري مفتوحة تحت السماء، والشوارعُ مغطّاة بالوحل، والروائحُ كريهة، والنفاياتُ رائحتُها منتشرةٌ في كلّ مكان ولا تطاق. ومع ذلك، فإنّ سكّان صبرا أكثرُ حظّاً من سكان ما تبقّى من شاتيلا، فهذا يعتبر مستوى أكثرَ انخفاضًا.

بعد أن قطعنا بضع مئات من الأمتار وتجاوزْنا حاجزَ المخابرات السورية التي تسيطر على المخيم (من دون تصريح من هذه المخابرات لا تستطيع دخولَ المخيم، والأدهى أنّك لا تستطيع الخروج)، وصلنا إلى شاتيلا. على يميننا، حيث كانت تظهر الأحياءُ التي أقيمت خارج المنطقة المحددة للمخيم، يمتدّ الآن، وعلى مدّ النظر، ما تبقّى من أنقاض تلك الأحياء المدمَّرة، التي أصبحتْ مغطّاةً بالقاذورات وحطام السيارات. منظرٌ غايةٌ في اليأس. مئاتٌ من العائلات تعيش في أوضاع مزرية بين ألواح من الخشب مسقوفة بالبلستيك، أو داخل كانتينات المباني المدمَّرة، أو داخل ما يمكن تسميتُه بكهوفٍ تمّ حفرُها تحت قطع كبيرة من الإسمنت الذي سقط من المباني تمامًا على أنقاض البيوت القريبة. في أحد البيوت التي اخترقتْها القذائفُ وبقيتْ بلا جدران، قطعةٌ من البلاستيك الشفّاف، تبدو وكأنّها مشهدٌ مسرحي، تَظْهر من خلفها عائلةٌ مجتمعةٌ على طاولة. وفي الطابق الأرضي لمبنى آخر نرى إحدى الأمّهات تداعب رضيعَها، بينما عائلاتٌ أخرى رَتّبتْ نفسَها في اسطبلات كانت تُستعمل للخيول حتى عام ١٩٨٥.

الحكومة اللبنانية تعتقد أنّ تَرْكَ الفلسطينين يعيشون في مثل هذه الظروف يسهّل عودتَهم إلى فلسطين، وأنّ ضمان حياتهم هو واجبُ المجموعة الدولية. ولكنّ العنصرية التي تكمن تحت هذه الملاحقة، ومحاولةَ شطبهم كقضية وكبشر، ودَفْعَهم إلى الرحيل ولا أحد يَعْلم إلى أين، عنصريةٌ واضحةٌ، علمًا أنّ اللاجئين الفلسطينين لم تُفْرَضْ عليهم مثلُ هذه الظروف المعيشية في أيّ دولةٍ عربيةٍ أخرى.

كي ندركَ ذلك علينا الدخولُ والتجوّلُ في أزقّة شاتيلا، التي لا يزيد عرضُها في بعض الحالات عن متر ونصف المتر، وهي محاطةٌ على الجانبين بالمجاري المفتوحة، وتشكّل ما يشبه القصبةَ، وتبدو وكأنّها بلا مخرج. حجمُ المخيّم الأصلي كان سيحتوي ٥،٠٠٠ شخص، بينما أُضيفَ على أطرافه لاحقًا ما يقارب ١٨،٠٠٠ فلسطيني. هؤلاء الأخيرون تمّ التصريحُ لهم بالذهاب للسكن، حَرْفيّاً، فوق الأوائل. وبذلك بدأ سباقٌ حقيقيٌّ في البناء ارتفاعًا لثلاثة طوابق أو أربعة، من دون وجود أيّ تصميم إعماري، الأمرُ الذي جعل الأزقةَ الضيّقةَ مظلمةً ولا ترى الشمسَ إلاّ نادرًا. وأصبحت البيوتُ في شاتيلا أشبهَ ما تكون بكهوفِ العصور الوسطى.

روما